دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2005 - 2015

بن نذير نصر الدين - جامعة البليدة 2
بن خيرة أحمد - جامعة البليدة 2

الملخص :

تعتبر الجزائر من بين الدول السائرة في طريق النمو التي أصبحت تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل بناء منظومة اقتصادية قوية ومتنوعة، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية التي مستها، وكذلك سيطرة الدولة على جل الأنشطة الاقتصادية، وفي ظل هذه المعطيات أصبح هذا القطاع أحد الخيارات الإستراتيجية التي لجأت إليها الجزائر من أجل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا عن طريق تشخيص لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، من خلال تحليل لإحصائيات المتعلّقة بهذا القطاع، وإبراز دورها في التنمية الاقتصادية باعتبارها آلية تمكن من تحقيق نتائج جيدة على عدة مستويات اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، من خلال توفير فرص العمل، والمساهمة المعتبرة في القيمة المضافة والدخل الوطني، والمساهمة في الصادرات، وبالتالي تحقيقيها للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعليه ينعكس ذلك بالأثر الايجابي على الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية.

Abstract :

L'Algérie est parmi les pays nouvellement industrialisés dans le chemin de la croissance qui sont devenus intéressés par les petites et moyennes entreprises, afin de construire un système économique forte et diversifiée, surtout après la crise économique a touché, ainsi que le contrôle de l'État sur la majeure partie de l'activité économique, et à la lumière de ces données, ce secteur est devenu l'une des options stratégiques Il a eu recours à l'Algérie dans le but de faire avancer la croissance économique.

Cette recherché vise à mettre en évidence les institutions des petites et moyennes en Algérie, et que par le diagnostic de la réalité des petites et moyennes dans lesquelles les institutions, à travers l'analyse des statistiques liées à ce secteur, et pour mettre en évidence leur rôle dans le développement économique, en tant que mécanisme capable d'obtenir de bons résultats sur plusieurs niveaux économiques et sociaux et politique et autres, grâce à la fourniture de possibilités d'emploi, et de contribuer à la prestigieuse valeur ajoutée nationale et le revenu, et de contribuer aux exportations, et donc la stabilité économique et sociale, et il reflète l'impact positif sur l'économie nationale.

Mots clés : Petites et moyennes entreprises, la croissance économique et le développement économique.

المقدمة

تزايد اهتمام الدول في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية بالمؤسسات ص وم (الصغيرة والمتوسطة)، لقدرة هذا القطاع على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويبين هذا أن هذه المؤسسات تمثل قطاعا هاما يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، في مزيج تنموي يهدف بالدرجة الأولى تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة.

وباعتبار المؤسسات ص وم أحد الخيارات الإستراتيجية التي تعتمد عليها البلدان وخاصة النامية، في بناء منظومتها الاقتصادية، كون هذه المؤسسات تملك إمكانيات وقدرات كبيرة لتحفيز التنمية، وذلك من خلال امتصاص البطالة، والزيادة في المؤشرات الاقتصادية، وتحريك الاستثمار، لذلك تعمل هذه الدول جاهدة على وضع جميع الإمكانيات البشرية والمادية والمالية والتقنية لدعم هذا القطاع؛ وهذا لما تحققه تلك المؤسسات من نتائج مهمة على عدة مستويات، والتمكن عن طريقها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة .

في هذا الإطار برزت في الجزائر المؤسسات ص وم كأحد الاتجاهات الحديثة للمساهمة في تفعيل التنمية الاقتصادية والدفع بعجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة، تتكيف مع الإمكانات المتوفرة لديها وكإدراك منها بأن هذه المؤسسات لها مكانتها، وأهميتها المتميزة قي التنمية الاقتصادية السليمة، جعلتها كإستراتيجية بديلة من أجل بناء منظومة اقتصادية لا تعتمد على البترول، وهذا من خلال التعبئة الحقيقية للأفراد وتشجيعهم لإنشاء المؤسسات ص وم والارتقاء بها إلى أعلى مستوى من المرودية التي تسمح بتمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة التحديات، وبالتالي التطور والتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة .

انطلاقا مما سبق تقديمه واعتبارا كون المؤسسات ص وم إحدى المرتكزات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية في الوقت الراهن لكافة الدول، نطرح الإشكالية الآتية:

ماهو دور المؤسسات ص وم الجزائرية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2005 إلى 2015؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتقييم الدور التنموي للمؤسسات ص وم الجزائرية، جزء البحث إلى العناصر الآتية:

- ماهية المؤسسات ص وم الجزائرية؛
- دور المؤسسات ص وم الجزائرية في أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني؛
- دور المؤسسات ص وم الجزائرية في التجارة الخارجية.

أولا – ماهية المؤسسات ص وم الجزائرية

لقد بذلت الحكومة الجزائرية جهدا كبير في دعم قطاع المؤسسات ص وم على مدى 25 سنة الماضية – بداية من التسعينات من القرن العشرين-، من حيث الإصلاح المؤسسي والسياسات، وتوصلت إلى تحديد تعريف رسمي لهذا القطاع وبنائه بخصوصيات مميزة.

1 - التعريف الجزائري للمؤسسات ص وم

لقد ظهر أول تعريف لهذه المؤسسات في الجزائر عند وضع التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات ص وم[1] لوزارة الصناعة في بداية التسعينات من القرن العشرين والذي يرى أن المؤسسة ص وم هي وحدة إنتاجية تتميز بما يلي:

- الاستقلالية القانونية؛
- تشغيل أقل من 500 عامل؛
- تقدر قيمة إنشائها بـ 10 ملايين دينار جزائري؛
- تحقق رقم أعمال سنوي يقدر بأقل من 15 مليون دينار جزائري.

وفي سنة 2001 وضع المشرع الجزائري تعريفا رسميا للمؤسسات ص وم حيث اعتمد في تعريفه على معيار عدد العمال ومعيار رقم الأعمال، وهو الذي يمثل بالتقريب نفس المعايير التي وردت من خلال تعريف الإتحاد الأوروبي لهذه المؤسسات، فحسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2] والذي جاء في مواده 4، 5، 6 و 7 ما يلي:

على المؤسسة المصغرة وص وم أن تستوفي معايير الاستقلالية، ولا يمتلك رأسمالها بمقدار25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، وتعتبر المؤسسة المصغرة وص وم المؤسسة التي مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع أو الخدمات أو معا حسب المعايير التالية:

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المشرع الجزائري

المعايير نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
المتوسطة	من50 إلى250	مابين 200 و2000	مابين 100 و 500

المصدر: المواد 4، 5 6، 7 ، من القانون رقم (01-18) المؤرخ في27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، إلمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية الجزائرية، 15 ديسمبر2001، العدد 77، ص5، ص6.

2 .خصائص المؤسسات ص وم الجزائرية

تمتلك المؤسسات ص وم مجموعة كبيرة من الخصائص التي تتنوع ما بين الخصائص التنظيمية والقانوني والتقنية وطبيعة نشاطها، رغم أن البعض من هذه الخصائص لا ينطبق عليها بشكل موحد، لوجود تمايز بين هذه المؤسسات وفق العديد من الاعتبارات، ومن بين أهم الخصائص نجد:

- الملكية الخاصة التي تعمل على تعزيز الروابط العائلية بين الأفراد، حيث يلاحظ أن العاملين في هذه المؤسسات هم في الغالب أبناء أسرة واحدة أو من أسر متقاربة، مما يؤدي إلى نوع من التكافل الاجتماعي؛[3]
- سهولة الإنشاء والتأسيس وذلك لصغر حجم رأس مال إنشائها، إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات جدوى إقامتها والشروع في إنشائها؛[4]
- هيكل تنظيمي بسيط وأقل بيروقراطية، حيث القرار الرئيسي يتخذ ويطبق من طرف المالك المسير لها، وعلى هذا الأساس هناك سرعة في اتخاذ القرار؛[5]
- مرونة الإدارة والتنظيم وتمركز الإدارة في شخص مالكها فهي تعرف مركزية في اتخاذ القرارات؛[6]

- بساطة نظام المعلومات المستخدم من جهة وغير منظم من جهة أخرى، أي غير رسمي فقد تكون معظم الاتصالات شفوية غير رسمية وغير موثقة؛

- أن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات ص وم الجزائرية في نشاطاتها، يتجه نحو قطاعات معينة دون أخرى في مقدمتها قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم القطاع التجاري، ثم يليهما قطاع النقل والخدمات، ثم القطاع الصناعي الذي يعتبر الأضعف من حيث العدد مقارنة بالأنشطة أو القطاعات الأخرى، وهذا يدل على سهولة ممارسة النشاطات وعوائدها المجزية في قطاعات معينة دون أخرى، كما يجب الإشارة إليه هو ضرورة وجود حاجة ماسة إلى آليات لتعزيز وتدعيم القطاع الصناعي لتحفيز وجلب المستثمرين أكثر نحوه، خاصة أن هذا القطاع بفروعه المتعددة هو قاطرة التنمية الاقتصادية.[7]

ثانيا ـ دور المؤسسات ص وم الجزائرية في الاقتصاد الوطني

تمتلك المؤسسات ص وم قدرة كبيرة في الإسهام الفعال في النشاط الاقتصادي، نظرا لمختلف الأدوار الهامة والأساسية التي تلعبها في شتى المجالات، من خلال توفير مناصب الشغل وتنويع الناتج المحلي الخام، والمساهمة في القيمة المضافة وللوقوف على دور هذه المؤسسات ومدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، سوف نعرض مؤشرات لهذا القطاع .

1 ـ تطور تعداد المؤسسات ص وم الجزائرية

لقد شهد تعداد المؤسسات ص وم الجزائرية تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2001 والذي اقترن بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم، والذي يعتبر نقطة تحول في مسار هذا القطاع وأداة قانونية وتأطيرية له، حيث يمكن توضيح هذا التطور في التعداد من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (02) : تطور تعداد المؤسسات ص وم الجزائرية خلال الفترة 2005 إلى 2015

المؤسسات / السنوات	المؤسسات ص وم الخاصة	النسبة المئوية	المؤسسات ص وم العمومية	النسبة المئوية	المؤسسات ص وم التقليدية	النسبة المئوي	المجموع الكلي للمؤسسات ص وم
2005	245.842	71,72	874	0,25	96.072	28,03	342.788
2006	269.806	71,61	739	0,20	106.222	28,19	376.767
2007	293.946	71,53	666	0,16	116.347	28,31	410.959
2008	392.013	75,46	626	0,12	126.887	24,42	519.526
2009	455.398	72,86	591	0,09	169.080	27,05	625.069
2010	482.892	78,00	557	0,09	135.623	21,91	619.072
2011	511.856	77,64	572	0,09	146.881	22,28	659.309
2012	550.511	77,34	557	0,08	160.764	22,58	711. 832
2013	601.583	77,34	557	0,07	175.676	22,59	777.816
2014	656 949	77,10	542	0,06	194.562	22,83	852.053
2015	716.895	76,71	532	0,06	217.142	23,23	934.569

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، الإعداد 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، لسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات ص وم تشهد سنويا تطورا في تعدادها، كما أن المؤسسات الخاصة تعد الأغلبية في هذا التعداد وبنسبة تفوق 75% من مجموع

المؤسسات، كما بلغت نسبة الزيادة في المتوسط (متوسط معدل النمو)للفترة 2005 إلى 2015 ما مقداره 10,51%، كما يلاحظ كذلك تراجع في تعداد المؤسسات العمومية والناجم عن خوصصتها.

2 - مساهمة المؤسسات ص م الجزائرية في التشغيل

قصد إبراز مدى نجاح المؤسسات ص وم في توفير مناصب الشغل في الجزائر، نقوم بتقديم الإحصائيات التالية،[8] والتي تظهر العلاقة الطردية بين تطور المؤسسات ص وم وتطور العمالة الموفرة من قبل هذا النوع من المؤسسات للفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 .

الجدول رقم (03): مساهمة المؤسسات ص وم الجزائرية في العمالة خلال الفترة من 2005 إلى 2015

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسات الخاصة	الأجراء	642.987	708.136	771.037	841.060	908.046	958.515
	أربـــــاب	245.842	269.806	293.946	392.013	455.398	618.515
المؤسسات العامة		76.283	61.661	57.146	52.786	51.635	48.656
الصناعات التقليدية		192.744	213.044	233.270	254.350	341.885	-
المجموع		1.157.856	1.252.647	1.355.399	1.540.209	1.756.964	1.625.686
السنوات		2011	2012	2013	2014	2015	
المؤسسات الخاصة	الأجراء	1.017.374	1.089.467	1.176.377	1.259.154	1.393.256	
	أربـــــاب	658.737	711.275	777.259	851.511	934.037	
المؤسسات العامة		48.086	47.375	48.256	46.567	43.727	
المجموع		1.724.197	1.848.117	2.001.892	2.157.232	2.371.020	

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، الإعداد 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، لسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

يتضح من خلال الجدول أعلاه المساهمة المعتبرة للمؤسسات ص وم في توفير مناصب الشغل حيث انتقلت من 1.157.856 عامل في سنة 2005 إلى 2.371.020 عامل في سنة 2015، كما يلاحظ المساهمة الفعالة للمؤسسات ص وم الخاصة في هذا التعداد باعتبارها تشكل الأغلبية بالنسبة لهذا القطاع، حيث تتمثل النسبة المتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة المعنية لهذه الفئة من المؤسسات بـ 88,75% من إجمالي مناصب الشغل. كما بلغ معدل النمو المتوسط لتوفير العمالة مقدار 10,15%.

3- المساهمة في الناتج الداخلي الخام

تساهم المؤسسات ص وم الجزائرية بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ويظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني
خلال الفترة 2005-2014 القيمة :مليار دينار جزائري

البيان	2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
القطاع العام	651	21,59	704,05	20,44	749,86	19,21	760,92	17,55	816,80	16,41
القطاع الخاص	2364,5	78,41	2740,06	79,56	3153,77	80,79	3574,07	82,45	4162,02	83,59
المجموع	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4334,99	100	4978,82	100

البيان	2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
القطاع العام	827,53	15,02	923,34	15,23	793,38	12,01	893,24	11,70	1.187,93	13,9
القطاع الخاص	4681,68	84,98	5137,46	84,77	5813,02	87,99	6741,19	88,30	7.338,65	86,1
المجموع	5509,21	100	6060,8	100	6606,4	100	7.634,43	100	8.526,58	100

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، الإعداد 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، لسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

نلاحظ من الجدول أن حصيلة مساهمة المؤسسات ص وم الخاصة والعمومية خلال الفترة 2005-2014 كبير في الناتج الداخلي الخام، حيث انتقلت من 3015,5 مليار دينار جزائري في سنة 2005 إلى 8.526,58 مليار دينار جزائري في سنة 2014، ونلاحظ أيضا أن هناك تباين الكبير بين مساهمة كل من المؤسسات ص وم الخاصة و العمومية في الناتج الداخلي الخام، فالقطاع الخاص يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام، والمساهمة المحققة من طرف القطاع الخاص خلال الفترة المعنية بلغت في المتوسط 83,69% ، أما نسبة مساهمة القطاع العام فبلغ متوسطها 16,31 %.

4- مساهمة المؤسسات ص وم في القيمة المضافة

يمثل الجدول الموالي مساهمة المؤسسات ص وم الخاصة مقارنة بالعمومية في تكوين القيمة المضافة، حسب الأنشطة الاقتصادية :

الجدول رقم (05): تطور القيمة المضافة خارج المحروقات حسب الطابع القانوني والأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2002-2013 القيمة : مليار دينار جزائري

طبيعة النشاط	نوع المؤسسة	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
		القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزراعة	الخاصة	578,79	99,84	638,63	99,84	701,03	99,55	708,17	99,50	924,99	99,85	1012,11	99,70	1165,91	99,34	1411,76	99,30	1612,94	99,09
	العمومية	0,93	0,16	1,00	0,16	3,16	0,45	3,58	0,50	1,38	0,15	3,08	0,30	7,8	0,66	9,93	0,70	14,81	0,91
	المجموع	579,72	100	639,63	100	704,19	100	711,75	100	926,37	100	1015,19	100	1173,71	100,00	1421,69	100,00	1627,75	100,00
البناء و الأشغال العمومية	الخاصة	403,37	79,81	486,37	79,72	593,09	80,94	754,02	86,67	871,08	87,10	1058,16	98,73	1091,04	86,41	1232,67	87,35	1344,4	86,06
	العمومية	102,05	20,19	123,69	20,27	139,62	19,05	115,97	13,33	128,97	12,90	13,59	1,27	171,53	13,59	178,48	12,65	217,71	13,94
	المجموع	505,42	100	610,06	99,99	732,71	99,99	869,99	100	1000,05	100	1071,75	100	1262,57	100	1411,15	100	1562,11	100
النقل والمواصلات	الخاصة	417,59	69,86	576,94	75,39	657,35	79,19	700,33	81,10	744,42	81,41	806,01	81,58	860,54	81,97	881,06	80,44	1209,33	83,80
	العمومية	180,19	30,14	188,29	24,61	172,72	20,80	163,24	18,90	169,95	18,59	182,02	18,42	189,23	18,03	214,21	19,56	233,8	16,20
	المجموع	597,78	100	765,232	100	830,07	99,99	863,57	100	914,37	100	988,03	100	1049,77	100	1095,27	100	1443,13	100
خدمات المؤسسات	الخاصة	45,65	79,77	50,32	80,69	56,60	78,93	62,23	74,05	77,66	78,78	96,86	79,15	109,50	79,58	123,05	79,71	139,1	80,65
	العمومية	11,58	20,23	12,04	19,31	15,11	21,07	21,81	25,95	20,92	21,22	25,51	20,85	28,09	20,42	31,32	20,29	33,37	19,35
	المجموع	57,23	100	62,36	100	71,71	100,00	84,04	100	98,58	100	122,37	100	137,59	100	154,37	100	172,47	100
الفندقة و الاطعام	الخاصة	60,88	87,45	65,30	87,24	71,12	88,08	80,87	88,70	94,80	89,90	101,36	88,61	107,60	88,61	114,9	82,70	146,27	84,02
	العمومية	8,74	12,55	9,55	12,76	9,63	11,92	10,30	11,30	10,65	10,10	13,03	11,39	13,83	11,39	24,04	17,30	27,82	15,98
	المجموع	69,62	100	74,85	100	80,75	100	91,17	100	105,45	100	114,39	100	121,43	100	138,94	100	174,09	100
الصناعة الغذائية	الخاصة	101,79	80,48	110,86	82,18	127,98	84,13	139,92	85,23	161,55	86,14	169,95	86,04	199,79	86,17	232,2	87,25	249,17	87,28
	العمومية	24,69	19,52	24,04	17,82	24,14	15,87	24,24	14,77	26,00	13,86	27,58	13,96	32,06	13,83	33,93	12,75	36,3	12,72
	المجموع	126,48	100	134,9	100	152,12	100	164,16	100	187,55	100	197,53	100	231,85	100	266,13	100	285,47	100
صناعة الجلود	الخاصة	2,31	84,93	2,22	86,38	2,08	87,39	2,20	86,96	2,25	88,24	2,29	88,42	2,34	90,00	2,38	89,47	2,37	89,77
	العمومية	0,41	15,07	0,35	13,62	0,30	12,61	0,33	13,04	0,30	11,76	0,30	11,58	0,26	10,00	0,28	10,53	0,27	10,23
	المجموع	2,72	100	2,57	100	2,38	100	2,53	100	2,55	100	2,59	100	2,6	100	2,66	100	2,64	100
التجارة و التوزيع	الخاصة	629,18	94,17	685,45	94,11	776,82	93,26	935,83	93,28	1077,75	93,58	1204,02	94,10	1358,92	94,07	1555,29	94,17	1759,6	94,07
	العمومية	38,95	5,83	42,92	5,89	56,18	6,74	67,37	6,72	73,88	6,42	75,45	5,90	85,71	5,93	96,25	5,83	110,98	5,93
	المجموع	668,13	100	728,37	100	833	100	1003,2	100	1151,63	100	1279,47	100	1444,63	100	1651,54	100	1870,58	100

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، الإعداد 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، لسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

نستنتج من خلال الجدول رقم (05) المساهمة المعتبرة خلال الفترة 2005-2013 للقطاع الخاص على حساب القطاع العام في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في المتوسط خلال فترة المعنية من جميع القطاعات ما نسبته 85,51 % في حين ساهم القطاع العام في المتوسط بـ 14,48%، وهذا راجع لاستحواذ القطاع الخاص على غالبية المؤسسات ص وم، كما نلاحظ أيضا ضعف مساهمة المؤسسات ص وم الخاصة الناشطة في القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وقطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع التجارة والتوزيع.

ثالثا –دور قطاع المؤسسات ص وم في التجارة الخارجية

أثبتت المؤسسات ص وم دورا كبيرا في التجارة الخارجية، لقدرتها على غزو الأسواق الخارجية، مما يساهم في زيادة الصادرات وتوفير العملة الأجنبية، وكذلك قدرتها على استغلال الموارد المحلية المتاحة وهذا يعني التقليل من استنزاف العملة الصعبة في عمليات الاستيراد[9]، وكذلك كون منتجات هذه المؤسسات يمثل جزءا هاما من احتياجات الأسواق المحلية مما يقلل من الاستيراد.

1- تطور الميزان التجاري

لإبراز دور المؤسسات ص وم في دعم الميزان التجاري في الجزائر نقدم الجدول التالي :

الجدول رقم (06): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2005- 2015

القيمة بمليون دولار أمريكي

المجموعات الإنتاجية	الاستيراد		التصدير		الميزان التجاري	
	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة الغير
2005	20.357	-	46.001	-	25.644	-
2006	21.456	5,40	54.613	18,72	33.157	29,30
2007	27.631	28,78	60.163	10,16	32.532	- 1,88
2008	39.479	42,88	79.298	31,81	39.819	22,40
2009	39.294	- 0,47	45.194	- 43,01	5.900	- 85,18
2010	40.212	2,34	56.656	25,36	16.444	178,71
2011	47.247	17,49	73.489	29,71	26.242	59,58
2012	50.376	6,62	71.866	- 2,21	21.490	- 18,11
2013	55.028	9,23	64.974	- 9,59	9.946	- 53,72
2014	58.580	6,45	62.886	- 3,21	4.306	- 56,71
2015	51.501	- 12,08	37.787	- 39,91	- 13714	- 418,49

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، الإعداد 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، لسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك مرحلتين تميزان الميزان التجاري للجزائر،مرحلة 2005 -2008 فقد حققت المؤسسات ص وم خلال هذه المرحلة في المتوسط ما قيمته 32.788 مليون دولار أمريكي، أما المرحلة الثانية من 2009 – 2013 حقق الميزان التجاري 14.054 مليون دولار أمريكي، ويعود هذا الاختلاف بين المرحلتين إلى الإجراءات السياسية والتنظيمية التي جاءت بها الجزائر خلال 2008- 2009 من أجل تدعيم

الخوصصة وكذلك التهيئة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشكل التالي يوضح التغيرات في ميزان التجاري الجزائري خلال فترة 2005-2015 :

الشكل(01) : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2005- 2015

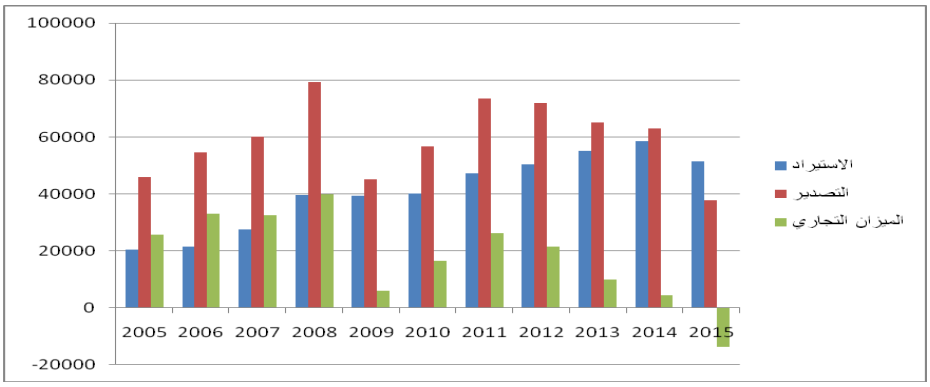

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

2 - واردات قطاع المؤسسات ص وم الجزائرية

يعبر الجدول التالي عن حركة تطور واردات المؤسسات ص وم وأهم المنتجات المستورد من طرفها خلال الفترة الزمنية خلال الفترة 2005 الى2015

الجدول رقم (07):واردات قطاع المؤسسات ص وم خلال الفترة 2005-2015
القيمة بمليون دولار أمريكي

المجموعات الإنتاجية	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
السلع الغذائية	3587	17,62	3800	17,71	4827	17,59	7813	19,79	5863	14,92	6 027	14,99	9 850	20,85	9 022	17,91	5 049	17,81	11005	18,79	9,314	18,09
الوسائل الخاصة بالإنتاجية	5051	24,81	6021	28,06	8508	31,01	12002	30,40	11914	30,32	12 295	30,58	13 632	28,85	17 433	34,60	9 447	33,32	17.622	30,08	15.881	30,84
وسائل التجهيزات	8612	42,30	8624	40,19	10096	36,79	13267	33,61	15372	39,12	15 903	39,55	16 437	34,79	13 934	27,65	8 389	29,59	19.619	33,49	17.709	34,39
سلع الاستهلاك غير الغذائية	3107	15,26	3011	14,03	4008	14,61	6397	16,20	6145	15,64	5 987	14,89	7 328	15,51	9 997	19,84	5 465	19,28	10.334	17,64	8.597	16,69
المجموع	20357	100	21456	100	27439	100	39479	100	39294	100	40212	100	47247	100	50386	100	28 350	100	58.580	100	51.501	100

المصدر: بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، للأعداد6، 8، 10، 12، 14، 16،18، 20، 22، 24 في السنوات :2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

يتضح من خلال الجدول رقم (07) حجم الواردات الذي عرف تزايدا مستمر، حيث بلغت النسبة المتوسطة لنموها خلال الفترة المعنية ما قيمتها 15,04%، بانتقالها من قيمة 20.357 مليار دولار أمريكي في سنة 2005 إلى قيمة 51.501 مليار دولار سنة 2015 . و توزعت أهم الوسائل والمنتجات المستوردة من قبل المؤسسات ص وم خلال الفترة المذكورة سلفا في وسائل التجهيز التي احتلت المرتبة الأولى من قيمة الواردات بنسبة متوسطة بلغت 36%، ثم تلتها الوسائل الخاصة بالإنتاجية بنسبة متوسطة قدرت بـ 29.83%، ثم تلتهما السلع الغذائية بنسبة 17,97% ، وأخيرا سلع الاستهلاك غير الغذائية بنسبة 16.20%. ويمكن عرض تطور واردات المؤسسات ص وم في الشكل الموالي:

الشكل(02) واردات قطاع المؤسسات ص وم خلال الفترة 2005-2015

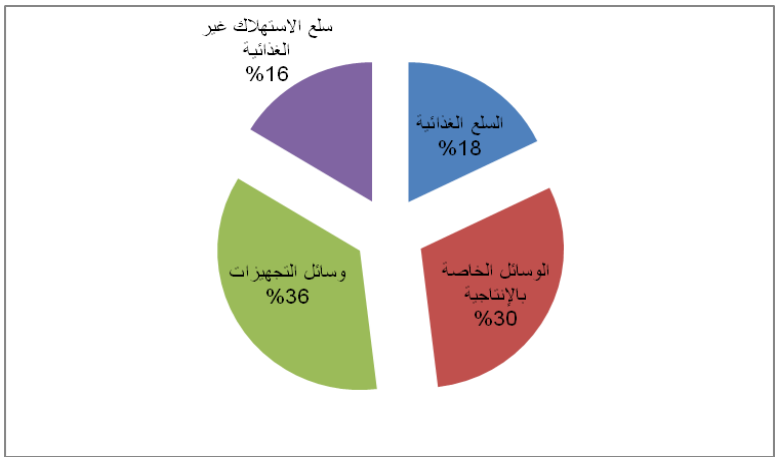

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07

3- مساهمة قطاع المؤسسات ص وم في التصدير خارج قطاع المحروقات

تعد الصادرات أحد محفزات النمو الاقتصادي، من خلال تدعيم الخزينة بالعملة الأجنبية، وباعتبار أن المؤسسات ص وم كأحد الآليات التي تساعد على تنمية وزياد الصادرات، إلا أنها في الجزائر لا تزال بعيدة عن ذلك و ضعيفة وقليلة التنوع، بالرغم من تشجيع الدولة لهذه المؤسسات والاستثمار فيها بغيت التنويع في الاقتصاد وكذلك للخروج من الاقتصاد الريعي المبني على مداخيل البترول فقط .

ويوضح لنا الجدول التالي رقم (8) أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من قبل المؤسسات ص وم الجزائرية، حيث يبين أن نسبة مساهمة المؤسسات ص وم لم تتجاوز 3,30% من القيمة الإجمالية للصادرات لسنة 2012، أي بقيمة قدرت بـ 2,18مليار دولار أمريكي من القيمة الإجمالية البالغة 65,9 مليار دولار أمريكي.

الجدول رقم (08): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من قبل المؤسسات ص وم الخاصة خلال الفترة (2005 الى2012) القيمة بمليون دولار أمريكي

المنتجات	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	315,15	34,75	82	6,93	326		470,62	24,30	274,75	26,24	558,44	36,60	836,01	40,54	909,17	41,57
النشادر المنزوعة الماء	162,36	17,90	160	13,51	182	13,87	287,17	14,83	147,43	14,08	195,95	12,84	371,73	18,03	481,21	22,00
المواد المصفحة من الحديد	26,02	2,87	118	9,97	113	8,61	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
نفايا وبقايا النحاس	48,53	5,35	101	8,53	77	5,87	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
نفايا وفضلات حديد الزهر	104,4	11,51		/	/	/	188,02	9,71	81,05	7,74	/	/	/	/	/	/
فوسفات الكالسيوم	20,42	2,25	/	/	/		135,14	6,98	75,88	7,25	231,35	15,16	128,34	6,22	152,88	6,99
سكر الشمندر	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	43,96	2,88	265,23	12,86	207,97	9,51
الكحول غير الحلقية	22,15	2,44	31	2,62	37	2,82	22,55	1,16	17,1	1,63	27,62	1,81	41,75	2,02	49,03	2,24
الهيدروجين و الغازات النادرة	42,91	4,73	25	2,11	30	2,29	45,33	2,34	42,49	4,06	43,39	2,84	39,14	1,90	36,04	1,65
التمور	18,5	2,04	20	1,69	23	1,75	/	/	/		61,42	4,02	23,37	1,13	24,71	1,13
المياه (بما فيها المياه المعدنية)	/	/	7	0,59	17	1,30	28,54	1,47	22,38	2,14	26,75	1,75	25,72	1,25	31,13	1,42
الذهب	/	/	/	/	/	/	17,76	0,92	26,54	2,53	/	/	/	/	/	/
العجائن الغذائية	/	/	/	/	/	/	12,54	0,65	20,51	1,96	/	/	/	/		
الزنك على شكل خام	37,56	4,14	81	6,84	65	4,95	53,35	2,75	31,31	2,99	22,65	1,48	19,05	0,92	14,85	0,68
الاسمنت الهيدروليكي	47,79	5,27	/	/	/	/	49,54	2,56	16,21	1,55	/	/	/	/	/	/
دواليب مطاطية	/	/	19	1,60	23	1,75	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
جلود مذبوغة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	11,02	0,72	20,33	0,99	14,87	0,68
المجموع الجزئي	845,79	93,25	644	54,39	893	68,06	1310,56	67,66	755,65	72,17	1223	80.11	1771	85,87	1921,86	87,88
المجموع	907	100	1184	100	1312	100	1937	100	1047	100	1526	100	2062	100	2187	100

المصدر : بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، للأعداد 8، 10، 12، 14، 16،18، 20، 22، 24 لسنوات : 2005، 2006، 2007، 200، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013.

الخاتمة:

تقوم المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة بدور بارز في التنمية الاقتصادية عن طريق مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى مساهمتها في القيمة المضافة والمساهمة بفعالية في جلب العملة الصعبة عن طريق الصادرات، وبالإضافة إلى توفير فرص العمل وبالتالي رفع مستوى المعيشة.

يبرز قطاع المؤسسات ص وم كحل بديل واستراتيجي في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك أهتمت به الجزائر لتجعل منه أداة ومصدر بديل للموارد المالية ومحرك لخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، خاصة في ظل المحيط الاقتصادي الحالي، مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات عديدة ترمي إلى تشجيعه، ولقد سمح هذا الاهتمام بتزايد عدد المؤسسات المشكلة لهذا القطاع بشكل كبير.

وهذا ما يمكن تأكيده من خلال الإحصائيات[10] المتعلقة بهذا القطاع، حيث بلغ عدد المؤسسات ص وم مع نهاية سنة 2015 نحو 934.569 مؤسسة وتشغيل 2.371.020 عامل والمساهمة بـ 8.526,58 مليار دينار جزائري في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لسنة 2014، لكن مساهمتها تبقى ضعيفة في الصادرات الجزائرية حيث بلغت 5,46% من القيمة الإجمالية للصادرات لسنة 2015، بقيمة 2,06 مليار دولار أمريكي، وهي بعيدة كل البعد عن مثيلتها في الدول المتقدمة، ويغلب عليها تصدير منتجات بسيطة من حيث المكون التكنولوجي.

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والتي يمكن من خلالها مساعدة المؤسسات ص وم على زيادة فعاليتها في الاقتصاد الوطني:

- ✓ تشجيع المؤسسات ص وم في مجال التصدير خاصة خارج المحروقات .
- ✓ تشجيع إقامة مؤسسات ص وم في المناطق الداخلية قصد ضمان التوازن الجهوي وهنا أيضا يتعين على السلطات العمومية التشجيع على الاستثمار في هذه المناطق،و توفير الظروف المساعدة على ذلك.
- ✓ إلغاء الحواجز الجمركية لتسهيل انتقال صادرات هذه المؤسسات إلى الأسواق الدولية إضافة إلى تسهيل انتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار في هذا القطاع.
- ✓ الاستمرار في تشجيع المؤسسات ص وم، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.
- ✓ تشجيع المؤسسات ص وم على تطوير الأسواق الجديدة الداخلية منها والخارجية، وتطوير براعتهم وقدراتهم الإبداعية.
- ✓ ضرورة الاهتمام بتكييف التشريعات الاقتصادية والتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من أجل تحفيز المؤسسات ص وم وتعزيز قدرتها التنافسية .
- ✓ ضرورة العمل القضاء على مشكل العقار الصناعي، بالاستثمار في المناطق الداخلية لأن للجزائر مساحة شاسعة خاصة في الجنوب، وكذلك تشجيع المناولة.

الهوامش والمراجع:

[1] رابح خوني ورقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها ،ايتراك للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، 2008، ص 33.

[2] القانون رقم (01-18) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 30 رمضان 1422 الموافق لـ15 ديسمبر .2001

[3] رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية:دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، غير منشورة، 2005، ص 15.

[4] خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، معدل و عوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 2، يوليو 2001، ص 314.

[5] Jacques Liouville et Constantin Nanopoulos, Stratégie de spécialisation et compétitivité des PME en environnement global, Revue Gestion 2000, vol 2, Mars-Avril 1998, p 36.

[6] سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة مركز جامعة التعليم المفتوح، مصر ، 1993، ص 23.

[7] بن نذير نصرالدين، دراسة إستراتيجية الإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، 2012، ص .285

[8] وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، الإعداد 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، لسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

[9] الهام فخري طمليه، التسويق في المشاريع الصغيرة – مدخل استراتيجي-، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 33.

[10] Ministère de l'Industrie et des Mines, bulletin d'information statistique, n°28, mai 2016.